

الفصل الثالث:

النظريات النقدية

الفصل الثالث: النظريات النقدية

أولاً: النظرية النقدية الكلاسيكية (التقليدية)

تتمثل النظرية النقدية الكلاسيكية في النظرية النقدية التي نشأت وتطورت بفضل جهود الاقتصاديين في كل من المدرستين الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، والتي تبلورت فيما بعد وأصبحت تسمى باسم "نظرية كمية النقود". ولدراسة هذه النظرية يجب أولاً دراسة أسس ومبادئ المدرسة الكلاسيكية.

1-أسس ومبادئ المدرسة الكلاسيكية:

ظهرت المدرسة الكلاسيكية في أواخر القرن 18 وبداية القرن الـ19، وقد كان أهم روادها الاقتصاديون الكلاسيك: آدم سميث، دافيد ريكاردو، مالتوس، جون ستيوارت ميل، وساي، ثم طور أفكار المدرسة الكلاسيكية مجموعة من الاقتصاديين النيوكلاسيك وأهمهم: مانجر، بافريك، مارشال روبنسن، وبيجو... الخ، وهم الذين أعادوا أحياء أفكار المدرسة الكلاسيكية ولكن بروح جديدة وبمبادئ أكثر مرونة من مبادئ النظرية الكلاسيكية، ويمكن تلخيص أهم مبادئ المدرسة الكلاسيكية فيما يلي:

الحرية الاقتصادية، عدم تدخل الدولة، الملكية الخاصة، مبدأ المنافسة الحرة، قانون السوق، وكذلك قانون ساي للأسواق الذي يرى أن "كل عرض يخلق الطلب الخاص به أي أن كل إنتاج يخلق معه إنفاقاً مساوياً له.

مبدأ الربح، مبدأ حيادية النقود: أن النقود ليست سوى أداة تبادل، مبدأ مرونة سعر الفائدة: يعمل سعر الفائدة على تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار هو المحدد الوحيد لهما.

2-النموذج النقدي للنظرية الكلاسيكية :

هناك معادلتين أساسيتين للنظرية النقدية الكلاسيكية، وتتمثل في معادلة التبادل لفيشر ومعادلة الأرصد النقدية لكمبريدج.

1-2 معادلة التبادل لفيشر (1911) Fisher

قامت هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات ، من أهمها:

-إن الطلب على النقود طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات ووظيفة النقود كوسيط في التبادل.

-ثبات حجم الانتاج الحقيقي عند مستوى التشغيل الكامل.

-سرعة تداول النقود ثابتة ومستقلة عن كمية النقود المتداولة، وكذلك الحجم الحقيقي للمبادلات وتعتبر كعوامل مستقلة بطيئة التغيير .

-النظر إلى المستوى العام للأسعار كمتغير تابع، وهو كنتيجة وليس سبباً في للتغير في العوامل الأخرى، وهناك علاقة طردية بين الاصدار النقدي

ومستوى الأسعار، وبهذا يفسر الكلاسيك الارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم).

ومن خلال الفرضيات السابقة أقر فيشر بأن كمية النقود تعتبر العامل الفعال والمؤثر في تحديد المستوى العام للأسعار والتناسب

بينهما تناسبا عكسياً، حيث تكون صيغة معادلة التبادل كما يلي: $MV = PT$

حيث أن M : كمية النقود المتداولة وتشمل النقود الورقية والنقود المساعدة والودائع الجارية

V : سرعة تداول النقود (وهي متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقد من يد إلى أخرى)

P: المستوى العام للأسعار، T: حجم المبادلات.

وبالتالي فالمعادلة تحدد جميع العوامل التي تتفاعل بطريقة مباشرة في تحديد مستوى الأسعار وقد ظهرت معادلة أخرى تسمى بمعادلة التبادل الاقتصادي لفيشر أيضا حيث أدخل النقود المصرفية في التبادل، فأصبحت المعادلة:

$$MV + M'V' = PT$$

حيث أن M هي النقود القانونية ، V سرعة تداولها.

M' هي النقود المصرفية ، V' سرعة تداولها.

M و M' حتى يتبين أهمية كل واحدة في تحقيق مستوى معين من المبادلات ، فكل تغيير في عنصر من العناصر النقدية والهدف من الفصل بين

له تأثير فقط على الأسعار، وبالتالي فإن النقد محايد. إذن فالسياسة النقدية حسب الكلاسيك سياسة محايدة يتمثل دورها في خلق النقود لتنفيذ المعاملات، أي أن حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية النقود الواجب توفرها.

2-2 معادلة الأرصد النقدية الحاضرة لكمبريدج « cambridge »

هذه المعادلة هي عبارة عن إعادة صياغة للنظرية الكمية أو لمعادلة فيشر وسميت بمعادلة كمبريدج نسبة إلى جامعة كمبريدج،

وبالخصوص إلى أستاذي الاقتصاد Alfred Marshall و Cecile Pigou

تركز هذه النظرية على العوامل التي تحدد الطلب على النقود، حيث تنظر إلى النقود على أنها جزء من ثروة الأفراد وأنهم يحتفظون ببعضها لغرض الاحتياط لأن الكلاسيك يعتبرون أن النقود تخزن قوة شرائية (فلا مانع من اكتنازها لفترة قصيرة أو طويلة). ولقد اشتق مارشال وبيجو نظريتهم من معادلة التبادل لفيشر، وذلك بتعويض T بالإنتاج Y لتصبح المعادلة من الشكل: حجم المعاملات

$$M \times V = P \times Y$$

تمثل مجموع الانفاق على السلع والخدمات النهائية في فترة معينة، و P × Y تمثل القيمة الاسمية للناتج الوطني، أي قيمة

حيث أن M × V

ما ينتج من سلع وخدمات نهائية خلال السنة.

وبقسمة طرفي المعادلة على V نحصل على : $M = \frac{1}{V} \times P \times Y$

وعندما يكون سوق النقد في حالة توازن فإن الكمية المعروضة من النقد تساوي الكمية $M_d = M$ و $K = \frac{1}{V}$ تصبح المعادلة: المطلوبة، وبوضع

$$M_d = K \times PY$$

حيث أن K هي نسبة التفضيل النقدي، وبما أن K ثابتة ، فإن مستوى المبادلات التي هي نسبة ثابتة من الدخل الاسمي تتحدد بكمية النقود التي يطلبها الأفراد للاحتفاظ بها.

2-3 تقييم النظرية النقدية الكلاسيكية:

واجهت النظرية النقدية الكلاسيكية بعض الانتقادات كغيرها من النظريات والتي يمكن حصرها فيما يلي: -عدم واقعية فرضية ثبات حجم الانتاج الحقيقي.

- رفض فكرة ثبات سرعة تداول النقود.
- رفض فرضية عدم تأثير سعر الفائدة على الطلب على النقود (حياد سعر الفائدة).
- رفض فرضية العلاقة التناسبية بين كمية النقود ومستوى الأسعار فهناك عوامل أخرى بخلاف كمية النقود تؤثر على مستوى الأسعار (تكاليف الانتاج، الضرائب، أو الدعم أو الإعانات)
- رفض فكرة التوازن التلقائي بين العرض الكلي والطلب الكلي حسب ما نص عليه قانون ساي.

ثانيا: النظرية النقدية الكنزوية: صيغة تفضيل السيولة.

تنسب نظرية الطلب على النقود بصيغة تفضيل السيولة للاقتصادي الانجليزي جون ماينارد كينز الذي يوصف بأنه أحدث ثورة في مجال الفكر الاقتصادي عندما أصدر كتابه الشهير "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود" في عام 1936، من جانبه، قسم كينز محددات الطلب على النقود إلى ثلاثة دوافع تشمل الآتي:

دافع المبادلات (المعاملات)، دافع التحوط (الاحتياط)، دافع المضاربة
فيما يلي استعراض مفصل لكل دافع من الدوافع الثلاثة لمعرفة الكيفية التي تؤثر بها في الطلب على النقود.

1-دافع المبادلات أو المعاملات: يقصد بذلك أن الأفراد يطلبون نقودا من أجل اتمام معاملات التبادل التي تعتمد على الدخل

، حيث أقر كينز من خلال هذا الدافع بالعلاقة الإيجابية بين هذا الجزء من الطلب على النقود وبين دخل الفرد. وعليه يعترف كينز بوظيفة النقود كوسيط في التبادل وأن الطلب عليها هنا مشتق من الطلب الكلي على السلع والخدمات (الاتفاق مع النظرية الكلاسيكية)، كما يقر كينز أنه لا توجد علاقة بين الطلب على النقود بدافع المعاملات وسعر الفائدة. وبصفة عامة : يمكن تلخيص محددات الطلب على النقود من أجل المبادلات في الآتي:

-الدخل: هو أهم تلك المحددات والعلاقة بين الدخل النقدي والطلب على النقود طردية.

-المستوى العام للأسعار: علاقة طردية.

-سرعة تداول النقود: علاقة عكسية.

-طول فترة استلام الدخل: علاقة طردية.

-مدى انتشار وكفاءة المؤسسات المالية في المجتمع: العلاقة عكسية.

2-دافع الاحتياط أو الطوارئ: يقصد به أن الأفراد يحتفظون بكمية من النقود من أجل انفاقها بسبب ظرف طارئ أو غير

متوقع (مرض، ..)

يعتمد هذا الدافع على - مستوى الدخل، والعلاقة طردية.

-درجة عدم التأكد السائدة في المجتمع : علاقة طردية

-درجة نمو وتنظيم سوق رأس المال وكفاءة الجهاز المصرفي: علاقة عكسية.

-طبيعة الفرد والظروف النفسية المحيطة به.

3-دافع المضاربة: يقصد كينز بهذا الدافع مفاضلة الأفراد بين العوائد والتكاليف المترتبة نظير الاحتفاظ بنقودهم في شكل سائل وبين توظيف نقودهم في بدائل أخرى تدر عليهم دخلا (أرباحا) مثل الأسهم والسندات. ويعتبر كينز أول من أشار إلى هذا لدافع وتميز به، نظرا لأنه يربط هذا الدافع مع سعر الفائدة بعلاقة عكسية.

بصفة عامة يمكن تحديد محددات الطلب على النقود بدافع المضاربة في الآتي:

- سعر الفائدة وهو المحدد الرئيسي والأهم ، والعلاقة بين سعر الفائدة والطلب على النقود بدافع المضاربة عكسية.
 - الخبرة واستقرار الأسواق النقدية والمالية، كلما زادت الخبرة لدى المضاربين وزادت قدرتهم على التوقع بنجاح، وكلما كانت ظروف هذه الأسواق أكثر استقرارا، كلما انخفض الطلب على النقود لأغراض المضاربة.
 - طول فترة التوقع، والعلاقة طردية بين طول فترة التوقع والطلب على النقود بغرض المضاربة.
- خلاصة:** الطلب على النقود وفقا لنظرية كينز يمكن التعبير عنه على النحو التالي:

$$M^d = MT + MP + MS \quad \text{أي بصورة أخرى}$$

$$\frac{Md}{P} = f(y, i)$$

بحيث تكون علاقة الطلب على النقود بالدخل طردية وبسعر الفائدة عكسية.

بالرغم من تفادي النظرية الكينزية العديد من الأخطاء التي وقعت بها النظرية الكلاسيكية، إلا أنه هناك بعض الانتقادات التي وجهت للنظرية الكينزية ، تتمثل في الآتي:

- لم يشر كينز إلى التغيرات في مستوى الدخل الذي يؤثر على سعر الفائدة
- أهمل سعر الفائدة في الطلب على النقود لأغراض أخرى غير المضاربة.
- لم توضح النظرية الكينزية آثار التغير في سعر الفائدة في الأجل الطويل.

ثالثا: النظرية الحديثة في الطلب على النقود : صيغة الطلب على الأصول لميلتون فريدمان

قدم Milton Friedman نظريته في الطلب على النقود في عام 1956، وعلى خلاف من سبقوه من الاقتصاديين، اعتبر ميلتون فريدمان أن النقود هي أحد المكونات البديلة للثروة، كما اعتبر أن الطلب على النقود لا يختلف عن الطلب على أي نوع من الأصول المالية أو المادية الأخرى، وقد اعتمد فريدمان في صياغة نظريته في الطلب على النقود على " نظرية الطلب على الأصول"، فجاءت معادلته في الطلب على النقود على النحو التالي:

$$\frac{Md}{P} = f[Yp, (r_b - r_m), (r_e - r_m), (\Pi - r_m)]$$

حيث ترمز : $\frac{Md}{P}$ الطلب على الأرصد النقدية.

Yp الدخل الدائم r_m العائد المتوقع من إبقاء النقود سائلة.

r_b العائد المتوقع على السندات r_e العائد المتوقع على الأسهم. Π : معدل التضخم المتوقع.

تفسير نظرية الطلب على الأصول:

يبين فريدمان أنه هناك علاقة طردية بين الدخل (الذي يقصد به الدخل الدائم) والطلب على النقود، والدخل الدائم هو معيار الثروة استحدثه فريدمان والذي يمثل العائد على الثروة المملوكة للشخص ممثلة في (المدخرات + الدخل الحالي + القيمة الحالية للمداخيل المستقبلية).

كما يرى فريدمان أن الطلب على النقود يتحدد بمستوى تكلفة الاحتفاظ بالنقود، وتتمثل هذه التكلفة في سعر الفائدة ومعدل الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية، وبالتالي كلما زادت تكلفة الاحتفاظ بالنقود من خلال ارتفاع قيمة هذين العاملين أو أحدهما (سعر الفائدة والتضخم)، كلما قلت رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود، وعلى ذلك فإن العلاقة بين تكلفة الاحتفاظ بالنقود والطلب عليها تعتبر علاقة عكسية.

وأخيراً:

يرى فريدمان أنه في حالة ارتفاع العوائد على السندات والأسهم والأصول الأخرى مقارنة بالعائد من الاحتفاظ بالنقود، فإن الفرد يفضل هذه البدائل على الاحتفاظ بالنقود، مما يقلل من طلبه على النقود من جانب آخر، وهو ما يعكس نسبة التضخم التي تمثل ضريبة الاحتفاظ بالنقود، فإنه سيفضل السلع على النقود، وهذا يعني تناقص الطلب على النقود.

إذن حسب هذا التفسير يتوقف الطلب على النقود على ثلاثة عوامل:

1- الدخل الدائم العلاقة بينه وبين الطلب على النقود طردية.

2- أسعار الأصول البديلة (الأسهم والسندات) والعلاقة بينها وبين الطلب على النقود عكسية.

3- الاشباع المتحقق من النقود نتيجة الصرف منها على المعاملات والعلاقة بينها والطلب على النقود عكسية.